بنية الأمن القومي التركي بعد استفتاء 16 أبريل: توطيد الركائز

مراد يشيل تاش*

ملخص: تتناول هذه الدراسة البنية الأمنية التركية بعد استفتاء 16 إبريل، حيث ترى أنه لابدّ من حدوث تحوّل إيجابيّ على المستوى الأمنيّ الداخليّ وعلى مستوى الأمن الإقليمي، وتشير الدراسة إلى أهمية وجود إستراتيجية أمنية تركية جديدة وطويلة الأمد، ومبنيّة على أسس واقعية، ولتطوير هذه الإستراتيجية لابدّ أن تحدّد تركيا إمكانياتها في مواجهة التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن الإقليمي، وتؤكد الدراسة أن التعديلات الدستورية في تركيا سيكون لها أثر إيجابي في بنية الأمن في تركيا، وفي بنية الأمن الإقليمي والدولي، وترى الدراسة أن إستراتيجية الدفاع في تركيا تستلزم إيجاد قوات مرنة يمكن أن تُدَار بنظام مركزيّ–شبَكيّ، وسهلة التحرك، ويمكن أن تعمل خلف الحدود.

* جامعة سكاريا، تركيا

Turkey's National Security Architecture post April 16 Referendum: Consolidating the Pillars

MURAT YEŞİLTAŞ*

ABSTRACT Turkey's new orientation and the reconstruction of its national security architecture post-April 16 referendum will be an important anchor of domestic and regional stability. In this sense, Turkey needs a more comprehensive, long-term and realistic national security strategy. In order to develop such a strategy, Turkey first and foremost should determine its capacity to deter the threats emanating from regional insecurities. In this context, the Turkish constitutional amendments will benefit to both Turkey and the international security structure in cementing the security architecture of all nations.

* Sakarya University, Turkey

رؤية تركية
2017 - (6/2)
56 - 49

مدخل:

يبدو لنا بشكل واضح بعد استفتاء 16 أبريل أن هناك توجهات جديدة في البنية الأمنية التركية باتجاه إعادة هيكلة وتصميم بنية الأمن القومي؛ وهذه التطورات ستكون ذات أهمية حاسمة لكل من الأمن القومي التركي والأمن الإقليمي. لهذا السبب، تحتاج تركيا إلى تطوير إستراتيجية أمن قوميّ واقعية وشاملة وطويلة الأمد، وقابلة للتكيف مع الظروف المختلفة. وفي إطار تطوير الإستراتيجية المذكورة، ينبغي أن تمتلك تركيا قبل أي شيء الوسائل والقدرات اللازمة لردع التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن إستراتيجية الدفاع والأمن القومي في تركيا تستلزم إيجاد قوات مرنة، يمكن أن تُدَار بنظام مركزي–شبكي وسهلة التحرك. هذه القوة أو القوات؛ لابدّ أن تكون لها القدرة على اجراء عمليات ما وراء الخطوط المادية للنفوذ، وأن تكون لديها المرونة والسرعة والقابلية العسكرية لملء فراغ القوة الذي يمكن أن يحدث في بعض المناطق بشكل حاسم، وبخاصة في القدرة على إلحاق الهزيمة بالجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية، ووفقًا لهذا لابدّ من إعادة تصميم هذه البنية الأصيلة المعتمدة على الروح الدفاعية التركية؛ لتصبح معتمدة على الهجوم بشكل أكبر؛ لأن مثل هذه القوة العسكرية في هذه المرحلة الجديدة، مهمّة لتحقيق الردع في الصراعات داخل حدود تركيا وخارجها، ومهمّة أيضًا للوفاء بالتزامات تركيا بشأن ضمان نظام إقليمي سلمي ومستقرّ.

في يومنا هذا تحمل القوة العسكرية في تركيا مزايا مهمّة مقارنة بالأطراف الإقليمية الأخرى، لكن مع التهديدات الناشئة في العصر الجديد فإن تركيا أمام مجموعة واسعة من تحديات ومخاطر الأمن القومي. على وجه الخصوص، فإن انعدام الأمن الإقليمي، يسّهل تحدّي الجهات الحكومية وغير الحكومية لتركيا. إضافة إلى ذلك، فإن تركيا، وخلافًا لبقية دول العالم تواجه مخاطر وتهديدات غير تقليدية مختلفة، وهذا هو السبب في أن مواجهة تركيا هذه التهديدات لا يتعلق فقط بأمنها واستقرارها لوحدها، بل بأمن النظام الإقليمي الموجودة فيه، ولهذا فإن تركيا هي حجر الزاوية في أمن النظام الدولي.

وتجعل هذه الحقيقة، من تركيا شريكًا لا غنى عنه للمجتمع الدولي في السعي لتأسيس واستمرارية الاستقرار العالمي في إطار علاقة الاعتماد المتبادل بين (البنية) و(الفاعل). والواقع أنه عندما تقرأ الأمور من خلال معادلة (المركز والهامش)، فإن تركيا ليست لاعبًا أمنيًّا في الهامش، بل تقع في مركز ثقل بَنْدُول الأمن العالمي، وهي من الجهات الفاعلة الرئيسة في المركز.

وبالنظر إلى الاعتماد المتبادل بين (البنية والفاعل)؛ فإن جهود تركيا لتحسين الهياكل الأمنية الخاصة تشّكل أهمية للعالم الغربي وبقية دول العالم من وراءه. وبعبارة أخرى، فإن التعديلات الدستورية في 2017 في تركيا تُعَدّ بشكل خاص مكسبًا تركيًّا. ويجب أن تعدّ مكسبًا من قبل المجتمع الدولي من أجل توطيد هندسة الأمن العالمي. وبناء على هذا الهدف، لابدّ للجهات الإقليمية والعالمية الفاعلة، وخصوصًا الدول المجاورة لتركيا أن تقرأ وتقيّم خارطة الأمن الدولية؛ من خلال المصالح المشتركة.

البنية الأمنية على أساس المصالح المشتركة

تنظر الجهات الدولية إلى التهديدات التي تتعرض لها وتستجيب للمخاطر والأولويات بطرق مختلفة. وفي هذا السياق، ومن منظور الأمن العالمي، ولاسيّما في مثل أفغانستان والعراق وسوريا فقد كان هناك إخفاق في تحقيق استجابة جماعية ومنسّقة في مواجهة عناصر التهديد. وهذا الأمر مع كونه من الإشكاليات الأمنية فإنه يشكل تهديدات ومخاطر يمكن أن تمتدّ إلى ما وراء الحدود المادية، ولديها القدرة على الوصول والتأثير في المناطق النائية والمجتمعات الأخرى. وما ينجم عن هذا من تغيرات قد يكون سببًا لمآسي البشرية، قد تقع بأساليب مختلفة. ومع ذلك، فإن هذا الواقع لم يكن كافيًا لحثّ المجتمع الدولي على العمل في انسجام تامّ، بل على العكس حثّت حالة عدم الاستقرار الناجمة الدولَ على تنفيذ سياسات استغلالية نحو تحقيق مصالحها. ولكن تركيا بموقعها في وسط حالة الارتباك والصراعات القائمة والمحتملة سوف تصبح مع بنيتها الأمنية الجديدة لاعبًا بارزًا قادرًا على الحديث عن مخاوف المجتمع الدولي، وعلى نزع فتيل التهديدات والمخاوف الأمنية للمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من ضرورة وجود آليات تعاون في مجال الأمن الدولي، فقد كانت تركيا هدفًا لانتقادات بعض الجهات الفاعلة؛ بسبب التدابير الأمنية التي اتّخذتها، ولكن عمل تركيا لدفع المخاوف الأمنية وتحقيق مصالحها عمل يكمل بعضه بعضًا. فالتهديدات التي لا تزال تركيا تواجهها هي أيضًا في موضع الاهتمام المشترك مع بنية الأمن الدولي، على سبيل المثال: الهجرة غير الشرعية، وتنقّل المقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص، وهذه يمكن أن تُدرَج بوصفها أحد المخاوف الأمنية المشتركة بين تركيا وأوروبا. ومع ذلك، من حيث المبدأ فإن تركيا التي لا يمكن استبعادها من البنية الأمنية العالمية والأوروبية؛ نظرًا إلى قربها من مناطق الأزمات المحتملة؛ فإن بعض الحلفاء الأوروبيين استنادًا إلى بعض عناصر (الجغرافيا)

تحمل القوة العسكرية في تركيا مزايا مهمّة مقارنة بالأطراف الإقليمية الأخرى لكن مع التهديدات الناشئة في العصر الجديد فإن تركيا أمام مجموعة واسعة من تحديات ومخاطر الأمن القومي

و(الثقافة) يقولون إن تركيا (لا تنتمي إلى أوروبا)، أو يصورونها على أنها تنتمي إليها جغرافيًّا فقط وبشكل جزئي.

ويدفع (الغموض الكبير) في تعريف التهديدات والمخاطر الجهات الدولية الفاعلة، وخاصة أوروبا- إلى إعادة النظر في تعريف علاقاتها بتركيا. وبالنظر إلى الموقع، والوسائل والأساليب والقدرات والتوقيت فإنه لا يوجد أي فاعل يمكنه القول إنه بعيد عن التهديدات. في هذا السياق، وبالنظر إلى الهدف المتمثل في الحفاظ على النظام العالمي فإن الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تتبنّى فكرًا ثوريًّا تُعَدّ تهديدًا للمجتمع الدولي بأسره. وفي هذه الصورة الكلية فإن هناك العديد من مصادر التهديد الكلي والجزئي في تركيا، وقد اعتمدت العناصر الإرهابية، مثل حزب العمال الكردستاني وداعش وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية- منهجًا وجهدًا يهددان مفهوم السيادة الإقليمي، وهذا لا يهدد تركيا فقط، بل سوف يهدد أمن أوروبا. وفي هذا الصدد، فقد أصبحت تركيا باب الأمن الأوروبي. في ضوء هذه الحقائق فإن تركيا وحلفاءها ليس لديهم متسع للمخاطرة بأمنهم.

ومن المعروف أن الصعوبات الأمنية سواء التي تواجهها تركيا أم الجهات الدولية الفاعلة مشتركة بين الجميع. في هذا السياق، فإن معظم مصادر عدم الاستقرار تظهر في مثلث (البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط الكبير)، وهذا يؤثر في النظام العالمي، ومع ذلك، كافحت تركيا الإرهاب، لكن حلفاءها ظلّوا غير مبالين بمكافحة هذا الخطر لسنوات عديدة. وهؤلاء الحلفاء أنفسهم بدأوا مواجهة تداعيات هذه التهديدات بأشكال وهياكل مختلفة. ويمكن التعبير عن هذه التهديدات ضمن قائمة طويلة، منها الإرهاب، والتشكيلات المتطرفة، و(التهديدات الناعمة)، مثل الهجرة غير الشرعية، والمآسي البشرية، وتقلص سلطة الدولة. وفي هذا السياق فإن تركيا تسعى إلى إعادة هندسة بنيتها الأمنية؛ وذلك للرد على التحديات الأمنية، في إطار التوافق الندي مع الشركاء التقليديين.

توفّر التعديلات الدستورية في تركيا فرصة لإعادة بناء آلية أمنية، وذلك على عكس الأحكام المسبقة من المجتمعات الغربية في أثناء استفتاء 16 أبريل الذي ستُظهر المرحلة القادمة أنه يقدّم فرصة قيّمة لإعادة هيكلة البنية الأمنية.

تأثير التعديلات الدستورية في بنية الأمن القومي التركي

يمكن أن نُعِدّ بعض المزايا والخصائص المطلوبة في الآلية الأمنية التي يُراد تأسيسها، ومنها: تحقيق مستوى عال من الاستعداد- من خلال إزالة العقبات البيروقراطية، وإنشاء إستراتيجية أمنية شاملة، وامتلاك النوعية والكمية الكافيتين من الوسائل الأمنية، وإيجاد

جسم يمثّل الإرادة المدنية، بصفته جسمًا ديمقراطيًّا رقابيًّا للحيلولة دون وقوع تدخلات عسكرية في المستقبل. وفضلًا عن الخيارات الفردية لصناع القرار ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي المصمّم بشكل شامل من أجل تنفيذ إستراتيجية أمنية شاملة في ضوء تقييم واقعي للتهديدات التي يواجهها الأمن القومي. ويمكن أن يُقيَّم النظام الرئاسي الجديد في هذا الإطار من خلال إنشائه مؤسسات وموارد بشرية مؤهلة، وقادرة على تنسيق أعمال كل مؤسسات الدولة.

إن دراسة نتائج التعديلات الدستورية على قطاع الأمن يمكن أن تكشف عن بعض النجاحات التي يمكن أن تحقّقها تركيا. في هذا السياق، فإن الرئاسة أولًا، ستكون لها السلطة على تشكيل الأمن من خلال المراسيم واللوائح الرئاسية إن لزم الأمر. وبهذا سوف يُوفَّر الوقت والموارد في حال أُنتجت حلول محددة وذكية تُنفَّذ بمراعاة حجم التهديد من خلال التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية المعنية. وبينما كان النظام السابق، مرتكزًا على عملية صنع قرار طويلة، فإن أدوات النظام الجديد، توفر تركيزًا أكبر على التهديدات، ولديها قدرة على تحقيق العمل المباشر.

وإضافة إلى التعديلات التي أُدخِلت على الدستور؛ فإن مؤسسة مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، التي يندرج تحت سلطتها مؤسسات الدولة الأمنية والاستخبارية ذات الصلة- ستتعزز قدرتها على إنشاء إستراتيجية أمنية في مواجهة التهديدات. وسوف يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة تحت سيطرة السلطة المدنية، وسيعمل على إنشاء قاعدة بيانات للتهديدات يقدّمها إلى الرئاسة وسوف يعمل المجلس على تحديد الإستراتيجية الأمنية. وعلى الرغم من أن النظام السابق نظريًّا كان يوفر المهمة نفسها، فإن طبيعة النظام الجديد ستكون أكثر عملية.

ومن الترتيبات الجديدة المهمّة أن الأجهزة الأمنية يمكن أن تنشأ مباشرة بموجب مراسيم ولوائح رئاسية. وفي هذا السياق، بينما تشكّل رئاسة الجمهورية، مؤسسات الدولة، فإن المتوقع أن يشكّل الرئيس الوسط الأمني من خلال تصميم منهجي مرن يراعي الفاعلين، وأساليب العمل، والمهارات اللازمة. ومن ثَمّ تتخلص تركيا من العوائق النابعة من البنية الداخلية، وتصبح تركيا قادرة على جعل بنيتها الأمنية متوافقة مع البنى الأمنية لحلفائها، وتستطيع إزالة بعض العقبات العملياتية.

وستحصل الرئاسة على حقّ إصدار أوامر للقوات المسلحة بشكل مباشر، بدلًا من المباحثات المطوّلة والسرية في البرلمان، وبهذه الطريقة، تستطيع تركيا، أن تتخذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر والتهديدات، والاستجابة من دون تضييع للوقت. كان النظام السابق، يفرض إذنًا من البرلمان على أي استخدام للقوات المسلحة التركية في الخارج، (ومن ذلك أي مهمّة لأي سبب من الأسباب) ، لكنّ النظام الجديد يضع حدًّا لضياع الوقت، وبفضل الترتيبات الجديدة يمكن استخدام القوات المسلحة التركية بطريقة فعّالة.

كانت السيطرة المدنية على القوات المسلحة موضع صراع لسنوات طويلة في عملية تأسيس نظام الدولة الديمقراطي. وستعمل السلطة الممنوحة للرئيس على منع الوصاية العسكرية على آليات الحكومة الشرعية والمنتخبة، وإذا نجحت الديمقراطية والمدنية التركية فستمثّل نموذجًا للكثير من دول الشرق الأوسط التي تواجه المشكلة نفسها.

ختامًا، فإن التطور في المجال الأمني، لن يقدّم نظامًا أمنيًّا فعالًا لتركيا فحسب، بل سيوفر ذلك لجميع الجهات الدولية التي تجمعها مع تركيا مصالح وقيم مشتركة. وفي هذا الإطار، وفي ضوء الاعتماد المتبادل بين أوروبا وأمريكا من جهة، وتركيا من جهة أخرى- فإن القدرة على تنسيق السياسات والاعتراف بالمصالح المشتركة، يمكن تحويلهما إلى تكامل في التصورات الأمنية.

فرص توطيد الأعمدة الأساسية لبنية الأمن القومي

سوف تقدّم التعديلات التي أُدخِلت على الدستور فرصة لتعزيز خمسة أعمدة رئيسة في قطاع الأمن في تركيا، خصوصًا فيما يتعلق بالمركزية التي ستنظّم وتسّهل التنسيق بين مؤسسات الدولة. وخلافا للنقد، فإن نظام الأمن المركزي يمكن اعتباره ميزة لتركيا

وحلفائها الغربيين. وفي هذا السياق فإن بناء إستراتيجية الأمن والدفاع، يتطلب عملية متكاملة في مركزية جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها ووضعها موضع التنفيذ في نظام دولة محكم. وكما ذُكِر من قبل، فإن مجلس الأمن القومي سيُحدِّد المخاطر والتهديدات، وذلك بالتشاور مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى، وسيقدّم ذلك إلى صانعي القرار؛ لاتخاذ القرار في نهاية المطاف. وهكذا، فإن النموذج الأمني مبنيّ على الاستجابة الاستباقية لا استجابة رد الفعل، ومن ثَمّ يمكن تحييد التهديدات خارج الحدود، وتعّد مواجهة داعش في عملية درع الفرات حالة نموذجية لهذا المنهج، حيث تستطيع تركيا وحلفاءها الغربيين مواجهة التهديد المشترك.

ومن المكاسب الأخرى (مأسسة) القطاع الأمني من خلال التدخّل المباشر من الرئاسة، وهكذا، فإن المقاربة الشاملة ستوجّه جميع الجهات الحكومية إلى تحقيق الهدف والوجهة الرئيسة. على سبيل المثال كانت هناك مشكلة في ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، وبعد الترتيبات والمراسيم المتّخذة بعد 15 يوليو، رُبطت قوات الأمن بوزارة الداخلية، ورُبطَت القوات العسكرية بوزارة الدفاع، مع تكليفهَا بمهمّة تعزيز المهامّ ذات الصلة بإنفاذ الأمن الداخلي. وهكذا، أُسِّست رقابة ديمقراطية على قوى الأمن، وأُجرِيت آليات تنسيق فعالٍ وفقًا للدستور.

وتجدر الإشارة إلى أن إتاحة المجال لمشاركة الرئاسة في تحديد العمليات الأمنية التي ينبغي تنفيذها له قيمة كبيرة. وقد أصبح للرئيس سلطة تكليف الوكالات الحكومية ذات الصلة باعتماد أساليب معينة، وتكليفها بمهامّ محددة لمواجهة المخاطر الأمنية، وسيتعزّز دور الرئيس وترجيحاته ومبادراته في مجال الأمن من دون إذن البرلمان، ومع هذا سيكون للبرلمان دور في مراقبة القوانين والمراسيم التي سيصدرها الرئيس، وحق في طلب تغييرها، وهذا من شأنه تعزيز معايير الديمقراطية.

إن قدرة السلطة وفعاليتها كانتا دائما أساسًا لآلية الاستجابة الفعالة، ومع ذلك، تعرضت أنشطة الإمداد والتسليح لعملية بيروقراطية طويلة، ومن ثَمّ كان هناك إخفاق في توفير ما تحتاج إليه القوات المسلحة التركية وقوات الشرطة من أنظمة، تحت حجج الموثوقية. ومع عملية تغيير الدستور، فإن النظام الأمني التركي وكل جزء من هذا النظام بصفته جزءًا من إستراتيجية متكاملة- سوف يكتسب قدرات وظيفية سريعة.

إن جميع الأعمدة التي ذكرت، تسهم إلى حدّ كبير في رفع مستوى التأهّب للدولة، ومع ذلك، فإن رفع مستوى التأهّب ليس هو الآلية الوحيدة لجعل الدولة التركية قادرة على مواجهة التهديد، وإذا رُوعِيَ أن المخاطر والتهديدات وراء حدود الدول مترابطة فإن هذا يتطلب من المجتمع الدولي التعاون في مكافحة هذه التهديدات والمخاطر. وهكذا، فإن رفع مستويات التأهّب والجاهزية في تركيا بوصفها جزءًا من هيكل دولي للتنسيق والتعاون يعدّ إسهامًا إيجابيًّا مع الشركاء في المجتمع الدولي.

الخلاصة

إن التعديلات الدستورية في تركيا أوجدت بعد استفتاء 16 أبريل، فرصة لإقامة نظام دولة فعـال، ومن ذلك تنفيذ تغييرات واسـعة في قطاع الأمن. وقـد عانت تركيا جمود النظام الأمني وتكلسـه؛ لذا تحتاج تركيا إلى الانتقال إلى نظام أمني يمكّنها من اسـتخدام قدراتها وإمكانياتها في مواجهة المخاطر والتهديدات. وتشاركُ أوروبا والولايات المتحدة والجهاتُ الفاعلة العالمية الأخـرى تركيـا مخاوفهـا؛ بسـبب البيئة الأمنيـة الجديدة، والمصير المشـترك. وبسـبب الاعتماد المتبادل في النظام الحالي الدولي، فإن غرق جانب واحد قد يؤدي إلى غرق الجانب الآخر أيضًا. وهـذا يحتّـم على تركيا وغيرها من أعضـاء المجتمع الدولي، تحقيق اسـتجابة جماعية في مواجهة المخاطـر. وعلى الرغم مـن التحديات التي تواجه إعادة الهيكلة في السـاحة الدولية، فإن تركيا مـن خلال التعديلات الدسـتورية قد بدأت في (إعادة الهيكلة) التـي تمكّنها من اتخاذ خطوات نحو تطوير القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها والمجتمع الدولي أيضًا. وإن التهديدات والمخاطـر الماثلة أمامنا سـواء في سـوريا أم في العـراق تحتّم على جميع الجهـات الدولية الفاعلة التصرف بمسـؤولية، والقيام بجهود التنسـيق المطلوبة. وقد حشـدت تركيا مواردها للرد على التهديدات، كما رأينا في عملية التعديلات الدسـتورية، وتتوقّع تركيا أن يكون شركاؤها معها على الخط نفسه.

* شارك في هذا البحث كل من مروة سيرين ومراد أصلان